المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الحادية والعشرون / العدد 78/ شهر ايلول/ سنة 2023

تاريخ استلام البحث/2023/3/9 تاريخ قبول النشر/2023/3/26

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X

https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.9

المشاريع الصغيرة والمتوسطة واسهامها في التخفيف من الفقر في العراق

Small and medium enterprises and their contribution to poverty alleviation in Iraq

مريم رياض خليل/الباحث أ. د. محمد عبد صالح حسن/المشرف

Mariam Riyad Khalil Dr.Mohamed Abed Salih Hassan

rmariem394@gmail.com dr.mohammed@ced.nahrainuniv.edu.iq

كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بغداد

الكلمات المفتاحية: التعليم المهني، التنمية المستدامة، السياسات الجديدة

Keywords: small and medium enterprises, poverty, development.

المستخلص

يسعى البحث الى تسليط الضوء على إسهامات المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال دراستها وبيان صعوبتها ودورها المهم والايجابي في محاربة ظاهرة الفقر، باعتبارها إحدى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، وما يترتب عنها من تفشي الظواهر السيئة، نظراً لمرونتها في توفير فرص العمل في مجتمع الاعمال، فضلاً عن دورها في التنمية الوطنية واعتمادها على المبادرات الفردية، وما يلاحظ على العراق لازلت المشاريع الصغيرة والمتوسطة بعيدة عن دورها الريادي وتحقيق الغاية من وجودها نظرا لوجود معوقات متعددة.

Abstract

The research seeks to shed light on the contributions of small and medium enterprises by studying them and explaining their difficulty and their important and positive role in combating the phenomenon of poverty, as it is one of the economic and social problems that both developed and underdeveloped societies know, and the consequent spread of bad phenomena, given their flexibility in providing opportunities Work in the business community, as well as its role in national development and its reliance on individual initiatives, and what is observed in Iraq is that small and medium enterprises are still far from their pioneering role and achieving the purpose of their existence due to the presence of multiple obstacles.

المقدمة

تؤدي المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً بارزاً في تنظيم هيكل الاقتصاد القومي من خلال خلق استثمارات تدفع عجلة التنمية وتعمل على نهوض المجتمع في شتى المجالات، إذ أنها تزيد من

تاريخ استلام البحث/2023/3/9 تاريخ قبول النشر/2023/3/26
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.9

معدلات النمو، كما تساعد على تنوع الإنتاج، وخلق فرص التشغيل وتقليص معدلات البطالة، وتخفيف مستوى الفقر وتحسين مستوى التنمية المحلية والإقليمية.

وفي العراق، فان البلد يعاني من مشكلات اقتصادية كبرى في مجال وجود الفقر وفي انخفاض النمو في الناتج المحلي الاجمالي بعيدا عن وجود النفط. يتخذ الفقر البعد الاقتصادي عند حدوث تدني في مستويات الدخل والإنتاج والاستثمار والادخار والبطالة وانخفاض في الإنتاجية وحدوث أزمات الغذاء والطاقة ومشاكل السكن والإسكان. اما البعد الاجتماعي للفقر فإنه يشير إلى هبوط مستويات الأخلاق وظهور الجرائم الاجتماعية المختلفة كالرشوة والفساد والأمية، وبناء على ذلك لابد من تطوير السياسة الاقتصادية العامة والتفكير ببدائل لتنشيط الاقتصاد عبر دعم المبادرات الخاصة، واهمها دعم قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على النشوء والإنتاج والاستمرارية كونها ستكون الاداة الملائمة لاستيعاب جزء مهم من البطالة الموجودة، وخصوصا بطالة الشباب، وسيكون عملها وإنتاجها جزءاً مهماً في تنشيط الاقتصاد الوطني.

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في الرؤية التي تنشدها كل المجتمعات والدول لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تعد قضية الفقر من أهم عوائق هذه التنمية، لذلك لابد من السعي لرفع متوسط دخل الفرد أولاً، والحد من التفاوت في توزيع الدخول ثانياً، وبالتالي تأتي المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتكون واحدة من مجموعة الحلول التي تساهم في القضاء على الفقر وذلك من خلال دعمها للطبقات ذات المستوى المعيشي المحدود.

مشكلة البحث: تعد مسألة القضاء على الفقر أو على الأقل الحد منه من أكبر التحديات التي تواجه الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، ومن هنا جاءت مشكلة البحث لتوضح كيفية القضاء على الفقر من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تعد واحدة من مجموعة حلول نظراً لدورها الإيجابي في محاربة البطالة وتوفير فرص عمل مما قد يسهم في زيادة الدخل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الطبقات الفقيرة، وتبرز مشكلة البحث من خلال طرح السؤال التالي: ما هو الدور الذي يمكن ان تقوم به المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مكافحة الفقر في العراق؟

فرضية البحث: يستند البحث الى فرض مفاده ان وجود المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق يمكن ان تساهم في إيجاد علاج لحل مشكلة الفقر بحكم انتشارها الجغرافي وقيامها بمختلف الأنشطة الاقتصادية.

هدف البحث: يهدف البحث الى:

1- التعرف على مفهوم واهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة
2- التعرف على واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق
3- التركيز على اهم المبادرات والبرامج التي مولت المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

هيكل البحث: من اجل تناول موضوع البحث تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات وعلى النحو الاتي:

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الحادية والعشرون / العدد 78/ شهر ايلول/ سنة 2023

تاريخ استلام البحث/2023/3/9 تاريخ قبول النشر/2023/3/26

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X

https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.9

المبحث الأول: المشاريع الصغيرة والمتوسطة / إطار نظري:

تُعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة رافداً مهماً من روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أذ أنها تشكل مجالاً واسعاً لتطور المهارات الادارية والفنية والانتاجية، فهي تشكل مصدراً للأبداع والابتكار بالإضافة إلى قدرتها على الإسهام في زيادة الطاقات الانتاجية واستيعاب اليد العاملة اذ لا تتطلب أموالاً ضخمة كما هو الشأن بالنسبة للمشاريع الصناعية الكبيرة ولذلك أولت دول كثيرة هذه المشاريع اهتماماً متزايدا، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفق الإمكانيات المتاحة ونظراً لأهمية هذه المشاريع أخذت معظم الدول النامية تركز الجهود عليها، أذ أصبحت تشجع إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بعد أن أثبتت قدرتها وكفايتها في معالجة المشكلات الرئيسة التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، وبدرجة أكبر من الصناعات الكبيرة(العطية،2012: 23).

أولا: مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة: يختلف تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة من دولة الى أخرى، حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها ودرجة التصنيع السائدة فيها، وقوة العمل الموجودة، وتتباين المنظمات الدولية والباحثين في تحديد معنى المشاريع (محروق، مقابلة،2006: 3). اذ ان هناك اختلافات كثيرة في هذا المجال سواء كان داخل البلد الواحد أو ضمن بلدان مختلفة فالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وفق مفاهيم منها العمال أو رأس المال أو تقديم المنتجات أو الخدمات ويمكن ايجاز تعاريف المشروعات الصغيرة المتوسطة في الجدول الاتي:

جدول (1) تعاريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة

المصدر	التعريف
ابو ناعم ،2002	المشروع الذي يمتلكه ويديره صاحبه بمفرده لكن حجم مبيعاته محدودة داخل الصناعة التي يعمل بها. فلابد ان ينطبق اسم المشروعات الصغيرة على المطاعم والورشات الصغيرة ومحلات البقالة والمصانع الصغيرة
ماجدة العطية،2012	هو منشأة شخصية مستقلة في الملكية والادارة يعمل في ظل سوق المنافسة الكاملة في بيئة محلية غالبا وبعناصر انتاج محصلة استخدامها محدودة بالمقارنة مع مثيلاتها في الصناعة
تعريف اللجنة الأوروبية	المؤسسة الصغيرة هي التي تضم بين 10 عمال إلى 49 عاملا باستقلاليتها.
تعريف منظمة العمل الدولية	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي وحدات تنتج وتوزع سلع وخدمات وتتألف غالبا من منتجين مستقلين يعملون بشكل خاص في المناطق الحضرية في البلدان النامية
تعريف لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية	إنَّ هذه المشروعات هي التي تعتمد على استقلالية الإدارة وأنَّ يكون المدير هو مالك المشروع وتتشكل من مجموعة من الأفراد ومحلية النشأة، أذ يكون أصحاب المشروع قاطنين في منطقة المشروع
تعريف الاتحاد الأوروبي	تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا الاتحاد كما يلي: المؤسسات الصغيرة جدا من 1 -9 عمال، اما المؤسسات الصغيرة من 10 – 99 عامل، اما المؤسسات المتوسطة من 100 -499 عاملا
المهدي، 1988	المشروع المتوسط فهو الذي يعمل فيه (100-499) عامل
شادي العبد الله،2017	المشروع الصغير: يمكن تعريف المشروع الصغير بناعلي عدد العاملين ورأس المال والتكنولوجيا المستخدمة والدائرة، بأنه المشروع الذي يكون عدد العاملين فيه (1-9) ورأس ماله أقل من (30 ألف دينار أردني) وعادة يتولى الادارة صاحب المشروع ويستخدم تكنولوجيا بسيطة غالبا

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على المصادر المذكورة في الجدول.

تاريخ استلام البحث/2023/3/9 تاريخ قبول النشر/2023/3/26
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.9

وعليه وبناء على ما تقدم يمكن القول أنَّ المشاريع الصغيرة والمتوسطة على وفق مفاهيم منها العمال أو رأس المال أو تقديم المنتجات أو الخدمات ويمكن تعريفها على انها (المشاريع التي يمتلكها ويديرها صاحبها بمفرده لكن حجم مبيعاته محدودة داخل الصناعة التي يعمل بها). وقد اعتبر ان ينطبق اسم المشاريع الصغيرة على المطاعم والورشات الصغيرة ومحلات البقالة والمصانع الصغيرة.

ثانيا، أنواع المشاريع وكيفية تصنيفها، يصنف الاقتصاديين المشاريع الى:

التصنيف الاول، مشاريع حسب طبيعتها وتنقسم إلى،

1- مشاريع عائلية: وهي المشاريع التي يكون المنزل مقام لها وتتكون من أسهم افراد العائلة ويكون الممول لهذا المشاريع عن طريق أحد افراد العائلة.

2- مشاريع بسيطة: مشاريع بسيطة تقليدية مثل أنشاء مخابز وهي مشاريع بعيدة عن المنزل أو مستقلة.

3- مشاريع تعتمد التكنولوجيا والتسويق الالكتروني: وهي مشاريع متطورة أو شبة متطورة تدخل التكنولوجيا في عملها وتعتمدها كأساس إذ يشترك عدد من الافراد في عملية إقامة مشروع معين يعتمد على التسويق الالكتروني والتوصيل إلى المنزل.

التصنيف الثاني، مشاريع حسب منتجاتها وتقسم الى،

1- مشاريع تنتج سلع استهلاكية: وهي مشاريع تقوم بإنتاج سلع استهلاكية، إذ تقوم بإنتاج بعض السلع الغذائية التي تقوم بتصنيع الغذاء منها وتقوم باستخدام المنتجات الزراعية وتحويلها إلى مواد غذائية.

2- مشاريع خدمية: وهي المشروعات التي تقدم خدمات لعملائها مثل خدمة الاستثمارات الطبية والهندسة والادارية.

3- مشاريع تجارية: وهي المشروعات التي تقوم بشراء سلعة ثم تقوم بإعادة بيعها بقصد الحصول على ربح مثل تجار الجملة.

التصنيف الثالث، التصنيف على وفق درجه الاستمرارية،

1- مشروعات موسمية: وهي المؤسسات التي تعتمد على توفير خدمات في أوقات معينة خلال العام مثل الصناعات الغذائية.

2- مشروعات دائميه: وهي التي لا تعتمد على خدمات موسمية مثل صناعات الغاز وبناء المساكن والتجارة والحدادة والغزل والنسيج.

التصنيف الرابع، التصنيف على اساس الطابع العمراني،

1- مشروعات صحراوية.
2- مشروعات ريفية.
3- مشروعات حضرية.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الحادية والعشرون / العدد 78/ شهر ايلول/ سنة 2023
تاريخ استلام البحث/2023/3/9 تاريخ قبول النشر/2023/3/26
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.9

ثالثا. أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة : أنَّ للمشاريع الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في دعم الاقتصاد، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، خاصة عندما تعاني الدولة من شح الموارد الطبيعية ويكون الاستثمار المتاح بالعنصر البشري والطاقات الخلاقة، وأكبر مثال على ذلك ما تحقق في اليابان وتايوان
وكوريا وغيرها من الدول التي استطاعت أن تحقق نمواً اقتصادياً كبيراً، وثورة حضارية يشهد لها التأريخ وبزمن قياسي، وتتجلى مظاهر أهميتها في الاتي (ايمان،2018 :51):

1- توفير فرص العمل: تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إتاحة فرص عمل كثيرة في الوقت الذي تعاني معظم دول العالم ولا سيما النامية منها من مشكلة البطالة والفقر.

2- تنمية المواهب الإبداعات والابتكارات وإرساء قواعد التنمية: تشير نتائج الدراسات المتخصصة في هذا المجال إلى أن عدد الإبداعات والاختراعات التي تحققت عن طريق المشاريع الصغيرة والمتوسطة تزيد عن ضعف مثيلاتها التي حققتها المؤسسات الكبيرة.

3- تحقيق تنمية اجتماعية متوازنة بين مختلف المناطق: من خلال تقليص أوجه التفاوت في توزيع الدخل، والثروة بين الريف والمدن ومساهمتها في إعادة التوزيع السكاني وخلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والحفاظ على البيئة في المدن الكبيرة على وجه الخصوص.

4- خدمة المشاريع الكبيرة وتنميتها: فالمشاريع الصغيرة تعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج والقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

5- المساهمة في جذب وتعبئة المدخرات: تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة احدى مجالات جذب المدخرات وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات، تساهم في توفير مناصب عمل جديدة، حيث أنها تعتمد أساسا على محدودية رأس مال ما يجعلها عنصر لجذب صغار المدخرين لأن مدخراتهم قليلة.

6- أهميتها الاجتماعية: إن الهدف الأساسي من تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا يقف عند إحداث تنمية اقتصادية مستقلة، ولكن الهدف أيضا هو تحقيق التنمية الشاملة، وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة تهدف إلى نشر الوعي الصناعي والتحرر من أساليب الإنتاج التقليدية والتي لازمت المجتمعات الريفية لفترات طويلة، فالمشاريع الصغيرة والمتوسطة بطبيعتها تنتشر في أرجاء البلاد، ومنه ي يمكن أن تؤثر في سلوك الأفراد وتفكيرهم وعاداتهم، وبالتالي يمكن نقل التكنولوجيا البسيطة بطريقة سهلة وبذلك يمكن تدريجيا الإفادة من خصائص العمل بصورة دائمة، وكذلك الإفادة من وقت الفراغ الضائع والذي يترتب عليه تفشي الظواهر السيئة في المجتمع وانتشار انماط السلوك الاجتماعي الغير سوي، وفي هذا الصدد نسوق أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة اجتماعيا من خلال إيضاح الأمور الأساسية التالية، كتدعيم دور المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد الوطني، محاربة أنماط السلوك الاجتماعي غير السوي، رفع مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي، وتكوين نسق قيمي متكامل في أداء الأعمال.

تاريخ استلام البحث/2023/3/9 تاريخ قبول النشر/2023/3/26
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.9

7- القدرة على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على التكيف مع الظروف الاقتصادية المختلفة ففي حالة الطلب يزيد في حجم الاستثمار وفي حالة الركود تخفض من حجم الإنتاج وهو ما يجعلها أكثر مقاومة للاضطرابات الاقتصادية.

8- مساهمتها في زيادة الصادرات: تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في تنمية الصادرات وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات بسبب قدرتها على الوصول الى الأسواق الأجنبية لتنوع منتجاتها وتكلفتها المنخفضة، والجدول(2) يوضح التوجهات التصديرية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول العربية:

9- تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تخفيض حدة الفقر وذلك من خلال الاتي:

أ- زيادة الدخول وتوفير حياة أفضل للخروج من دائرة الفقر.

ب- زيادة التوظيف وإيجاد فرص عمل خاصة بهم، ووضع مبدأ الاعتماد على الذات، وبناء أسر متماسكة وقوية اقتصاديا واجتماعيا.

ج- إعادة تأهيل المجتمع المحلي بصيغ أفضل لتطوير حياة الفقراء وخاصة في المناطق الفقيرة.

د- إطلاق الطاقات الكامنة لدى الفقراء وتسخيرها لخدمة أنفسهم والمجتمع.

رابعا: نقاط ضعف المشاريع الصغيرة والمتوسطة: للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تأثيرات مفيدة والتي يمكن اعتبارها نقاط قوة على النظام الاقتصادي من خلال الادوار التي تؤديها في خدمة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومقابل هذه الادوار المفيدة التي تقدمها للاقتصاد فان لهذه المشاريع نقاط ضعف أيضا في الاقتصاد وتتمثل نقاط الضعف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد بالنقاط الاتية (الاعرجي ،2020: 189):

1- قيام المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتخفيض رأس المال مما يجعلها عرضة للخطر في حالة حدوث صدمة اقتصادية.

2- افتقار المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى أنظمة التوزيع الوظيفية والوصول إلى خدمات التسويق المتاحة.

3- عدم قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الوصول الى التقنيات الجديدة بسبب ارتفاع كلفتها وحاجتها الى أيدي عاملة ماهرة.

خامسا: المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة: على الرغم من ان قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة يمثل جزءاً مهما من النسيج الاقتصادي وعلى الرغم من اهميته في توفير فرص كبيرة لتوظيف الايدي العاملة ودفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الامام فانه يوجد معوقات ومشاكل متعددة ومن اهم هذه المعوقات:

1- معوقات تمويلية: وهي في مقدمة المعوقات والمشاكل التي تعاني منها المشاريع والتي تبدأ من صعوبة وضعف فرص الحصول على تمويل خارجي مناسب والمتمثل في صعوبة الحصول على قروض من المصارف التجارية وذلك لعدم ملاءمة المعايير المتبعة في المصارف لطبيعة هذه المشاريع

تاريخ استلام البحث/2023/3/9 تاريخ قبول النشر/2023/3/26
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.9

إضافة إلى عدم توفر الضمانات اللازمة بشروط التي تطلبها المصارف أو صعوبة شروط التمويل من حيث الفوائد والأقساط وفترات التسديد ما يؤدي إلى ارتفاع كلفة القرض.

2- المعوقات الادارية والقانونية: ان المعوقات القانونية والادارية هي من المعوقات المهمة التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في البلدان النامية، لوجود ضعف في المستوى الادائي للعاملين والمسؤولين عن ادارة هذه المشروعات في الوقت الذي نلاحظ فيه ان مفاهيم الادارة والاساليب التسويقية تحتاج الى تطور كبير وسريع في اساليب الادارة والتنظيم الحديثة، تتمثل هذه المعوقات في غياب القوانين والتشريعات التي تعمل على دعم وحماية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كالتشريع الضريبي والقوانين الخاصة بالاستيراد والتصدير، فضلا عن وجود معوقات اخرى مثل نقص الخبرة ونقص الكفاءة في مواجهة المتغيرات التي تطرأ على القوانين والانظمة في البلد (عبد اللطيف، 2014: 140).

3- المعوقات التسويقية: تتمثل المعوقات التسويقية في التطور الكبير الذي شهدته الاسواق وما يفرضه المستهلك على السوق وتبدل رغباته وسلوكه وتحديده لطبيعة المنتجات المطروحة في السوق من قبل تلك المشاريع، هذا الامر جعل أساليب التسويق التقليدية عاجزة عن الاستمرار في الحصول على حصة ثابتة من السوق، كما وتتعرض هذه المشاريع إلى منافسة كبيرة من قبل المشاريع الكبيرة، وتعاني المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية خاصة من مشكلة إلى المنافسة التسويق سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، ويعود ذلك أساسا التي تواجهها تلك المشاريع من جانب المشاريع الكبيرة في القطاعين العام والخاص.

4- عدم وجود تعريف محدد وواضح: اذ يتسبب في الكثير من المشاكل الإدارية والمالية لدى الأجهزة والوزارات التي تتعامل معها هذه المشاريع اذ يؤدي الى الخلط بينها وبين الصناعات الأخرى الحرفية والمتوسطة كما يشكل عقبة امام تنمية المشاريع الصغيرة وتطويرها للقيام بدورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

5- المعوقات التكنولوجية: من أبرز المعوقات التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول النامية هو إتباعها أسلوب تكنولوجي تقليدي يقف حاجزاً أو حجرة عثرة أمام تلك المشاريع والذي يحول بينها وبين الدخول إلى الاسواق الواسعة، الامر الذي يعرضها إلى المنافسة الحادة وحرمانها من الدخول إلى أسواق جديدة.

أيضا تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة معوقات لأسباب أخرى عامة خارجة عن البيئة الداخلية لها يمكن تلخيصها بما يأتي:

أ-ضعف الثقة بين المستهلكين والمنتجات المحلية.

ب- ضعف الترابط مع المشاريع الصناعية الكبيرة.

ت- غياب أجهزة الاشراف والرقابة ومركزية اتخاذ القرار.

ث- تدني القدرة التنافسية وغياب الدراسات الاقتصادية والفنية.

ج- نقص المعلومات حول حجم وطبيعة اثمان السلع المماثلة (الشريف:2016،50).

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الحادية والعشرون / العدد 78/ شهر ايلول/ سنة 2023
تاريخ استلام البحث/2023/3/9 تاريخ قبول النشر/2023/3/26
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.9

المبحث الثاني: ظاهرة الفقر/ إطار نظري

الفقر مشكلة اقتصادية عالمية ذات ابعاد وامتدادات اجتماعية متعددة، وهي ظاهرة يكاد لا يخلو منها أي مجتمع، مع التفاوت في حجمها والاثار المترتبة عليها، هذا وأشارت العديد من التقديرات إلى أن حوالي خمس العالم يمكن تصنيفهم على أنهم فقراء تنقصهم الحدود الدنيا من فرص العيش الكريم، ومن المعلوم أن ظاهرة الفقر تتفاقم وتستشري في المجتمعات النامية، التي يتآكل نموها الاقتصادي نتيجة للنمو السكاني فيها.

أولا: مفهوم الفقر: اثار مفهوم الفقر جدلاً وخلافا في أدبيات العلوم الاقتصادية والاجتماعية، حيث لم يتفق العلماء على مفهوم واحد شامل ومقنع يعكس متضمنات ظاهرة الفقر من المنظور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والسياسي، كما لا يمكن اعتماد تعريف واحد للفقر ينطبق على كل البلدان وفي كل الأوقات فهو مفهوم ديناميكي ونسبي ترتبط نوعيته بالزمان والمكان.

يعرف الفقر بأنه حالة الحرمان المادي تنعكس سماته بانخفاض الاحتياجات الأساسية من الغذاء وما يرتبط به من تدني الحالة الصحية والتعليمية وتدني المتطلبات السكنية عن مستواها الملائم، فضلا عن فقدان الأصول الثابتة سواء المتعلقة منها بالمتطلبات الحياتية او تلك المولدة للدخل، كما يعرف الفقر هو " الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد الى الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعايا الصحية والغذاء والملبس والتعليم وكل ما يعد من الاحتياجات الأساسية لتأمين مستوى معيشة لائق في الحياة". بينما نجد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعرف الفقر هو قصور القدرة الإنسانية وليس مجرد نقص الدخل، وما حدده البنك الدولي بان الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة. ويرى آخرون ان الفقر هو حالة من الحرمان المادي الذي تتجلى أهم مظاهرة في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى.

وهناك من يرى ان الفقر هو حالة من الحرمان تتجلى في انخفاض استهلاك الغذاء وتدني الأوضاع الصحية والمستوى التعليمي وقلة فرص الحصول عليه وتدني أحوال الإسكان بينما نجد ان البعض الاخر يعرف الفقر بأنه يمثل حالة عجز لدى الفرد أو الأسرة يؤدي الى الحرمان من الكثير من الأشياء والضروريات الحياتية، وهذا العجز المؤدي الى الحرمان يرجع الى عدم كفاية الدخل او لانعدامه اصلاً (الحجيمي،2019 :199).

ثانيا: أسباب الفقر: تتولد ظاهرة الفقر وتتفاقم نتيجة تضافر مجموعة من الأسباب والعوامل الرئيسية التي تلعب دورا هاما فيها، والتي تتعدد بين ما هو اقتصادي مثل سوء توزيع الثروة والدخل وتدني معدلات النمو الاقتصادي وتراجع الاستثمارات إلى مسببات اجتماعية كنقص الحماية الاجتماعية ونقص التغطية في نظام التقاعد، ارتفاع نسبة الأمية وتراجع الخدمات الصحية، ومنها ما هو سياسي كتفشي ظاهرة الفساد وعدم توفر الأمن والاستقرار ...إلخ. سيتم توضيح مجموعة من أهم

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الحادية والعشرون / العدد 78/ شهر ايلول/ سنة 2023
تاريخ استلام البحث/2023/3/9 تاريخ قبول النشر/2023/3/26
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.9

العوامل والمسببات الرئيسية التي تساهم في انتشار وتفشي ظاهرة الفقر وهي كالتالي (وداد، 2018 :14):

1- الأسباب السياسية والأمنية: تلعب الظروف السياسية والأمنية دورا فعالا في تفشي ظاهرة الفقر في أي مجتمع ومن بين الأسباب السياسية التي تؤدي إلى انتشار وتفاقم هذه الظاهرة نذكر:

- **عدم الاستقرار السياسي والأمني:** تشكل الصراعات والحروب سواء الداخلية أو الإقليمية عاملا مهما في تفاقم حدة الفقر، وهذا نتاج الدمار الذي تخلفه على مستوى البنى التحتية، والمنشآت الأساسية والموارد الأساسية، وتعد عاملاً طارداً للاستثمارات الأجنبية طويلة الأجل، ناهيك عن الحالات الإنسانية التي تخلفها من اللاجئين والمعطوبين والأرامل واليتامى بالإضافة إلى ما ينتج عن هذه الصراعات من تدني لأوضاع التنمية البشرية خاصة التعليم والصحة والسكن والرعاية الاجتماعية.
- **العقوبات الدولية:** مثل الحصار الذي تفرضه بعض الدول الكبيرة على الدول الأخرى في العالم الثالث، يعتبر الحصار من الأمور التي أدت الى تفاقم مشكلة الفقر وحولت شعوبا كانت تتمتع بمستوى مرتفع من التنمية الى حالة من التدهور الشديد.
- **الفساد:** يعتبر الفساد عائقا في وجه تحقيق التنمية، فمن شأن تفاقم هذه الظاهرة أن تؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان وعدم احترام القوانين وإعاقة البرامج الهادفة إلى التخفيف من وطأة الفقر، حيث تشير الجهود المبذولة حاليا للحد من الفقر إلى أن الفساد يشكل عقبة بالنسبة للبلدان التي تسعى لإحداث التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المنشودة لتنميتها.

2- الأسباب الاقتصادية: تتعدد العوامل الاقتصادية التي تساهم في انتشار ظاهرة الفقر، لذا سنتطرق لجملة من أهم المسببات الاقتصادية لهذه الظاهرة وهي:

- **البطالة أو نقص التشغيل:** يؤدي ارتفاع معدلات البطالة في المجتمع إلى زيادة معدلات الفقر، وتعبر معدلات البطالة المرتفعة عن حالة الاختلال التي يشهدها سوق العمل، وقد ساهمت سياسات الخصخصة وبرامج الإصلاح الاقتصادي في اتساع حدة هذه المشكلة من خلال انخفاض الطلب الكلي على عنصر العمل، وعجز القطاع الخاص عن امتصاص نسبة من الطلب المتزايد من مناصب الشغل.
- **سوء توزيع الدخل واتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء:** إن اتساع فجوة توزيع الدخل يعتبر من بين المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها غالبية دول العالم، يتأثر التفاوت في توزيع الدخل بسببين غير مباشرين: الأول هو عدم المساواة في توزيع الأصول المادية والمالية بين السكان بينما يرجع السبب الثاني عدم كفاية التحويلات الصافية للفقراء، ومن بين الاثار الاقتصادية للتفاوت في توزيع الدخل ظهور الطبقية في المجتمع وإثراء فئة منه على حساب باقي الفئات مما يعني تقوقعها في دائرة التخلف والحرمان.

تاريخ استلام البحث/2023/3/9 تاريخ قبول النشر/2023/3/26
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.9

•**انخفاض إنتاجية العمال:** تعاني الدول النامية من انخفاض إنتاجية العامل الذي يؤدي إلى انخفاض عائد العمل كأحد عوامل الإنتاج. وباعتبار العمل هو المصدر الأساسي للدخل بالنسبة للفقراء، فإن انخفاض عائد العمل في الدول النامية هو أحد الأسباب المهمة للفقر.

• **الديون الخارجية:** تعتبر المديونية الخارجية إحدى التحديات الرئيسية التي تواجه الدول النامية لأن تسديد الديون وأقساطها يستنزف جزء مهما من دخل الدولة المدينة، ويزداد الوضع خطورة إذا كان الاقتراض بهدف تسديد فوائد وأقساط الديون السابقة.

•**انخفاض كفاءة السياسة الاقتصادية:** يقصد بالسياسة الاقتصادية غير السليمة تلك التي ينتج عنها خفض النمو في خلق وظائف، وزيادة في مستوى الأسعار، وبالتالي ينخفض الأجر الحقيقي. إن عدم كفاءة السياسات الحكومية ستؤثر في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، عن طريق أثرها على إمكانية الحصول على الموارد، وعلى كفاءة استخدامها في الإنتاج. تؤدي السياسات النقدية والمالية الانكماشية إلى تخفيض نسبة الاستثمارات، وهذا سيؤدي إلى نقص في الإنتاج وفي خلق وظائف جديدة، وفي توليد الدخل في الاقتصاد، كما أن عدم كفاءة استخدام الموارد سيعمل على تخفيض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

3- الاسباب الاجتماعية: كثافة المجتمعات والمبادئ التي يقوم عليها، كالمساواة بين أفراد المجتمع، والاهتمام بتقديم خدمات الرعاية الصحية، والتعليم، ظهور النظام الطبقي والتمايز بينها، مما يؤدي إلى عدم المشاركة الفعلية بين أفراد المجتمع، كما تعتبر البطالة من أحد أهم الأسباب الرئيسية لانتشار الفقر، وبالتالي فإن إيجاد الوظائف هو السبيل الرئيسي للقضاء على الفقر، كما الزيادة الغير منظمة للسكان (دون تخطيط وتنظيم للموارد الاقتصادية) عامل أساسي في تفاقم ظاهرة الفقر في المجتمعات.

المبحث الثالث: تجربة جمهورية مصر في مجال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة العصب الرئيسي في اقتصاد اي دولة سواء متقدمة او نامية وتتميز بقدرتها العالية على توفير فرص العمل كما انها وسيلة لتحفيز التشغيل الذاتي والعمل الخاص فضلاً عن انها تحتاج الى تكلفة رأسمالية منخفضة فهي تدعم الملكية الخاصة وتتميز بالمرونة والتكييف بسرعة لظروف الطلب في السوق وظروف العرض. فالمشاريع الصغيرة والمتوسطة تعتبر قوة ديناميكية تدفع الاقتصاد نحو النمو المستدام حيث تعتمد الادارة الاقتصادية في مصر على قطاع المشروعات متناهية الصغر للقيام بدور كبير في استراتيجية التنمية المستدامة في إطار رؤية مصر 2030. ونتيجة لهذا الاهتمام الكبير يشهد عدد المشروعات العاملة في السوق زيادة مستمرة حيث تمثل المشاريع الصغيرة والصغيرة والمتوسطة النسبة الأكبر من مجمل المشروعات العاملة في الاقتصاد المصري.

تاريخ استلام البحث/2023/3/9 تاريخ قبول النشر/2023/3/26
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.9

شكل (1) عدد المشاريع العاملة في الاقتصاد المصري

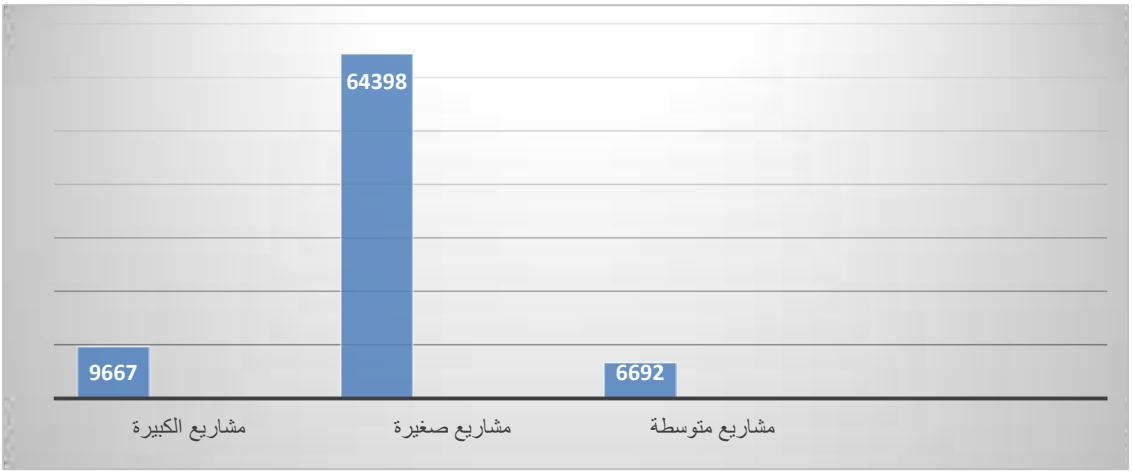

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي 2018 تم الحصول عليها من قطاع الرقابة والاشراف بالبنك المركزي المصري.

ويتضح من خلال الشكل (1) مدى حجم المشاريع الصغيرة والمتوسطة مما يدعو الى الاهتمام بهذا القطاع العريض مما له اثر تنموي للاقتصاد المصري والمساهمة في تشغيل عدد كبير من العمالة ونتيجة لذلك أطلق البنك المركزي المصري مبادرة لتعزيز تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مطلع عام 2016، ومنح البنوك مهلة 4 سنوات لضخ ما يقرب من 200 مليار جنيهاً بسعر فائدة لا يزيد عن 5% سنويا، لتستحوذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة على نسبة 20 % من إجمالي المحافظ الائتمانية للبنوك لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومقابل ذلك فأن البنك المركزي المصري اتخذ قرار بإعفاء البنوك التي تمول المشروعات من إيداع 14% من اجمالي ودائعها كاحتياطيات في البنك المركزي، وقد ساهم ذلك في تعزيز اهتمام البنوك بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة(عباس،2020 :18). ويمكن توضيح دور القطاع المصرفي في تسهيل حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل من خلال استجابة لتوجيهات الدولة ولمبادرة البنك المركزي المصري بناءاً على الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يتعين على المصارف تطوير دورها في هذا القطاع من خلال الاتي (البرادعي، 2016 :23):

أ- توفير حزمة من المنتجات والخدمات المالية المصممة خصيصاً لهذه المشروعات بما يتلائم مع احتياجات كل قطاع على حده.

ب- تبسيط إجراءات التعامل مع البنك المركزي بالاعتماد على آليات تكنولوجية حديثة.

ج- الاهتمام بالمناطق الريفية جنباً الى جنب المناطق الحضرية.

د- تخصيص وحدة بكل مصرف تكون معنية بالتعامل مع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

هـ- تطوير المهارات الإدارية وتدريب الموظفين وتوعيتهم بطبيعة تلك المشروعات واحتياجاتها.

تاريخ استلام البحث/2023/3/9 تاريخ قبول النشر/2023/3/26
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.9

ز- توفير قاعدة بيانات شاملة عن تلك المشاريع بحيث تمكن المصارف من اتخاذ القرار الائتماني بكفاءة.

و- تطوير آليات تقييم الجدارة الائتمانية والمخاطر بما يتناسب مع طبيعة الأنشطة والعملاء للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ويمكن استعراض اهم المصارف التي استجاب لمبادرة البنك المركزي المصري في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال الشكل الاتي:

شكل (2) المصارف المساهمة بمبادرة البنك المركزي المصري لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

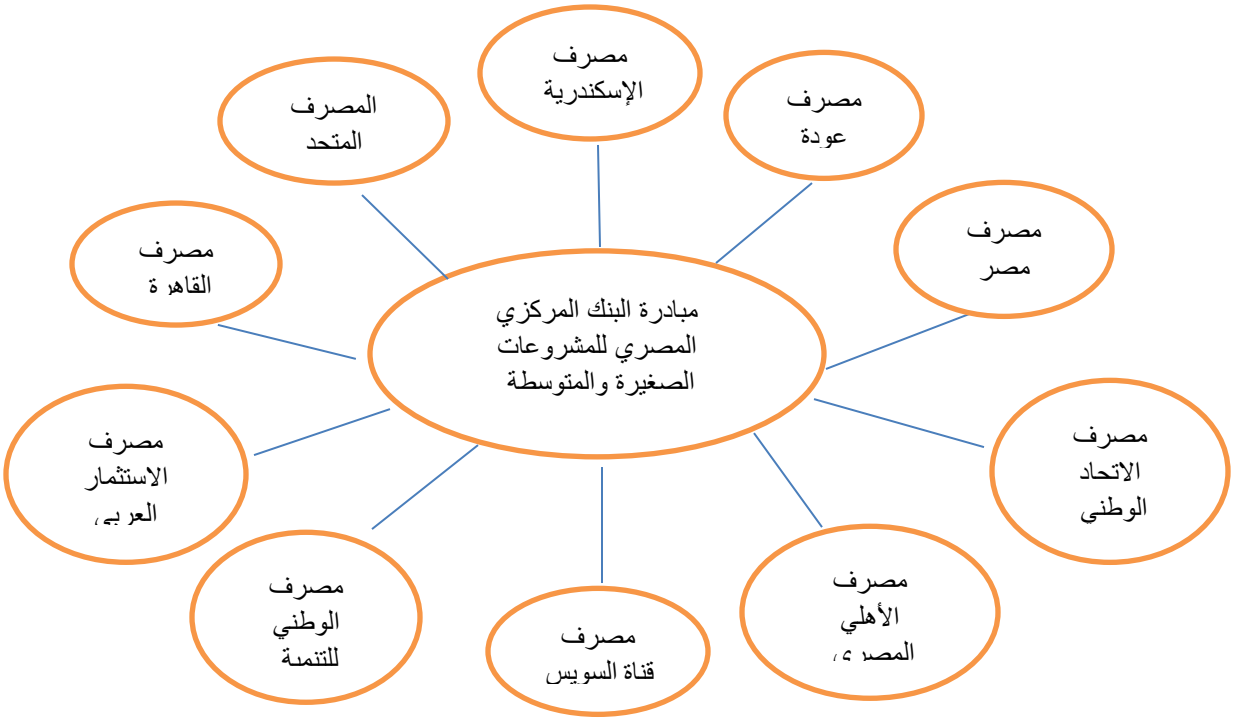

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (عبد الوهاب، هدهود، 2017 :12).

وبعد معرفة اهم البنوك المساهمة في مبادرة البنك المركزي المصري لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة نطرح بعض المؤشرات التي تبين مدى دعم بعض البنوك لهذه المشروعات وكمية القروض الممنوحة وعدد المشروعات المستفيدة من هذه القروض حيث قام البنك الاهلي المصري بتمويل (17800) مشروعاً وبمبلغ (18,6) مليار جنيهاً، ومول المشروعات القائمة والتي تحتاج لتوسيع انشطتها بواقع (15,5) مليار جنيهاً وبنسبة (83%) من اجمالي التمويلات الممنوحة، ومول البنك المشروعات حديثة التأسيس بواقع (3.1) مليار جنيهاً وبنسبة (17%) من اجمالي التمويلات الممنوحة، كما ان انشطة المشروعات الممولة في إطار المبادرة تنوعت بين النشاط الصناعي والزراعي

تاريخ استلام البحث/2023/3/9 تاريخ قبول النشر/2023/3/26
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.9

والخدمي والتجاري. اما بنك عودة فقام بتوفير تمويلات بقيمة (600) مليون جنيهاً في إطار مبادرة البنك المركزي المصري، تم استخدام نحو (400) مليون جنيهاً منها في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبسعر فائدة بين (5%) الى (7%). اما بنك مصر فقد قدم حزمة متميزة من البرامج التمويلية تتوافق مع احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتميز بشروط ميسرة من حيث اسعار الفائدة والتي تبلغ (5%) وايضا فترة السداد والشروط والضمانات، حيث قدم البنك قروض بلغت 8,5 مليار جنيهاً وللمنشآت الحديثة والقائمة، حيث ان المنشآت الحديثة يكون تمويلها ما بين 50 الف جنيه الى 5 مليون جنيهاً للمنشآت الصناعية ومن 50 الف جنيهاً الى 3 مليون جنيهاً لغير الصناعية ويستهدف البنك الوصول الى (20%) من حجم المحفظة الائتمانية في ضل رغبة البنك المركزي المصري بان تستحوذ تمويلات المشروعات على نسبة (20%) من اجمالي المحفظة الائتمانية. اما بنك الاتحاد الوطني فقد وضع استراتيجية محددة يستهدف من خلالها رفع تمويلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة للوصول الى (20%) من حجم المحفظة الائتمانية حيث قدم البنك تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بواقع مليار جنيهاً وهذا اقل من (10%) من المحفظة الائتمانية للبنك، وقد طرح البنك عدد من البرامج التمويلية لخدمة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تلبي احتياجات شريحة كبيرة من العملاء وللوصول الى النسبة التي حددها البنك المركزي المصري وهي (20%) من المحفظة الائتمانية. اما بنك القاهرة فقد وصلت تمويلاته الى (مليار جنيهاً) حيث كان اغلبها قروض اسكانية وقام بتمويل ما يقارب (9000) وحدة سكنية لمحدودي الدخل بسعر فائدة (5%) ومتوسطي الدخل بسعر فائدة (7%) وللفئة الاعلى من المتوسطة بسعر فائدة (10,5%) وبفترة سداد عشرين عاما.

ان قيادات البنوك المساهمة في المبادرة اكدوا من خلال ندوة بعنوان(المشروعات الصغيرة والمتوسطة، خارطة المستقبل) وذلك بمناسبة مرور عامين لانطلاق المبادرة بان حجم القروض المقدمة من قبل المصارف بلغ 68 مليار جنيهاً حتى نهاية مارس 2017 على امل الوصول الى قيمة القروض التي حددها البنك المركزي المصري وبنحو 200 مليار جنيه بنهاية عام 2020، وان نسبة المشروعات العاملة في السوق والتي استفادت من المبادرة هي (70%) من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما ان سعر الفائدة الذي تستعمله البنوك يتراوح بين (5%)و(7%) و(12%) حسب المدة الزمنية وحسب المشروع اذا كان صغير او متوسط.

ويمكن إيضاح اهم النتائج من خلال الاتي:

1- النمو المتسارع للتمويل المتناهي الصغر الذي ساهم في زيادة عدد المشروعات المتناهية الصغر حيث بلغ عدد المشروعات خلال فترة التعداد الاقتصادي الرابع (2012-2013) بواقع 2.3 مليون مشروعاً وخلال أربع سنوات تالية فقط زاد عدد المشروعات بواقع حوالي مليون مشروعاً جديد أي بمتوسط 250 ألف مشروعاً جديداً كل عام.

2- انخفاض معدلات الفقر والبطالة حيث ساهمت المبادرة بزيادة فرص العمل التي توفرها المشروعات، حيث تستخدم المشاريع الصغيرة والمتوسطة فنوناً إنتاجية بسيطة نسبيا تتميز بارتفاع

تاريخ استلام البحث/2023/3/9 تاريخ قبول النشر/2023/3/26
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.9

كثافة العمالة، مما يجعلها أداة فعالة لامتصاص البطالة اذ تعمل على خلق فرص عمل والحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية مما يساعد دولة مثل مصر (كدولة نامية) لديها وفرة في العمالة وندرة في رأس المال على مواجهة البطالة دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية، حيث اخذ معدل البطالة السنوي بالانخافض في السنوات الأخيرة رغم توقف التشغيل في الجهاز الإداري للدولة ونقص التوظيف بشكل كبير في هيئات وشركات القطاع العام، وهو ما يشير إلى دور المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في هذا الشأن، بالرغم من زيادة عدد السكان بشكل كبير في مصر الا ان نتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي طبقته الحكومة أثر بشكل كبير على معدلات الفقر حيث انخفضت بنسبة 2.8% مما يعكس نجاح المبادرة وتركيزها على البعد الاجتماعي للتنمية، ويعرض الشكل التالي تطور معدل البطالة في مصر عبر سلسلة زمنية (عبدالرحمن، هاشم،2021 :41).

3- اكدت هذه المبادرة الى أهمية دور المصارف في توفير الدعم والتمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر ودورها الفاعل في تحسين النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، ولقد نجح البنك المركزي المصري في استغلال التمويل الاستغلال الأمثل من أجل دعم هذه المشروعات وزيادة التنافسية بين المصارف وتشجيعهم علي زيادة التمويل، ويجب الإشارة إلى أن مستقبل الاقتصاد المصري الحقيقي سيكون للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، فهي تساهم في تخفيف الضغط لدورها الكامن في مكافحة البطالة، ومشاركتها في دعم الصناعات الوطنية الكبيرة وتحسين تنافسية القطاع الإنتاجي ، والمساهمة في جهود الابتكار وتنويع الهيكل الاقتصادي (محمد ،2018 : 12).

المبحث الرابع: واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق

ان مدى نجاح هذه المشاريع بوجه الخصوص في العراق رهناً بمدى توفير البيئة والمناخ المناسب وذلك ابتداء من اصلاح التشريعات الاقتصادية والقانونية ووصولاً الى إشكالات التمويل. حيث منذ منتصف العشرين جرى الاهتمام في القطاع الصناعي والمشاريع في العراق وتخصيص مبالغ من إيرادات النفط من اجل دعمها وانشاء صناعة وطنية.

تميزت المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عام 2003 باعتمادها على أساليب فنية بسيطة غالبا ما تكون كفؤة، وبعد هذه السنة فقد تراجعت اعداد هذه المشاريع بسبب الاحتلال العسكري واستمرار العمليات العسكرية فضلاً عن هروب رؤوس الأموال الى الخارج للبحث عن امن للاستثمار وأصبح العراق مفتوحاً لجميع أنواع المنتجات المستوردة، وفي ضوء ذلك لابد من معرفة واقع كل من المشاريع الصغيرة والمتوسطة والوقوف على أبرز التغييرات التي تطرأ على واقع هذه المشاريع في ظل الظروف التي يمر بها العراق.

أولا: واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق: ان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة اهمية كبيرة في التشغيل والتنمية، هذا ما تؤكده الدراسات المختلفة، ونظرا لطبيعة الاقتصاد العراقي والضعف الذي يعانيه لأسباب متعددة لا مجال للخوض فيها هنا، وهو ما يمكن تلمسه من خلال مؤشرات

تاريخ استلام البحث/2023/3/9 تاريخ قبول النشر/2023/3/26
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.9

متعددة واهمها التنمية وضعف التنوع في القطاعات التي تشكل الناتج المحلي الاجمالي بفعل التركيز على الريع النفطي، أصبح لزاما عليه ان يتجه إلى تنمية قطاع المشاريع الخاصة الصغيرة والمتوسطة.
لقد اعتمد العراق في العام 1983 تعريفا للمشاريع الصغيرة بكونها تلك المشاريع التي توظف ما بين 1- 9 عمال، وتستثمر أقل من 10 الف دولاراً، في حين المشاريع المتوسطة هي التي توظف ما بين 10- 29عامل، وتستثمر بين 10 الف دولاراً - 100 الف دولاراً، ولقد تأثر واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالظروف الأمنية والسياسية والاقتصادية، وما رافقها من فتح للحدود وحركة السلع الأجنبية الرديئة والرخيصة التي دخلت للعراق، وفي الوقت الذي لم يفعل فيه قانون حماية المنتج المحلي رقم (11) لسنة 2010 (المعدل) وفيما يخص تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فقد قامت وزارة التخطيط ممثلة بالجهاز المركزي للإحصاء بذلك اعتماداً على معيارين: عدد العمال في المشاريع الصغيرة يتراوح بين (1-9) عاملاً، ومعيار قيمة المكائن والمعدات التي ينبغي بلوغها(100000) ديناراً عراقياً، اما المشاريع المتوسطة حيث يتراوح عدد العاملين فيها (10-29) عاملا وقيمة المعدات والمكائن أكثر من (100000) ديناراً عراقياً بعد 2003(عيدان،2016 :297).
ولكي نتمكن من معرفة الواقع لابد من معرفة اعداد هذه المشاريع واعداد المشتغلين فيها والقيمة المضافة ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وخاصة بعد 2003 اذ شهدت بعد هذه الفترة تراجعاً وتوقفاً جميع المشاريع في العراق وارتفعت تكاليف الإنتاج وانعدام الطلب المحلي واغراق السوق بالسلع المستوردة، وفي الآونة الأخيرة حدثت عوامل اثرت في مؤشرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالتفاوت ما بين الارتفاع والانخفاض بسبب تعرض العديد من المشاريع الاقتصادية الى الدمار ونقص المواد الأولية بسبب المافيات الاقتصادية بعد عام 2003.

جدول(2) واقع المشاريع الصغيرة في العراق ما عدى اقليم كردستان للمدة (2015 -2020) م

مؤشرات	2015	2016	2017	2018	2020
عدد المشروعات الصغيرة	22480	25966	20856	25747	26247
عدد العاملين في المشاريع الصغيرة	67157	81920	93644	83375	86663
مجموع قيمة الإنتاج في المشاريع الصغيرة (مليار دينار)	1823	2079	2016	1939	17515
قيمة مستلزمات الإنتاج (مليار دينار)	978	1026	1008	10727	915
قيمة الأجور والمزايا المدفوعة للمشتغلين في المشاريع الصغيرة (مليون دينار)	261,4	333,1	304,4	298,8	285,9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية، الإحصاء الصناعي للمشروعات المتوسطة للسنوات (2015 -2020).

جدول (3) واقع المشاريع المتوسطة في العراق ما عدى اقليم كردستان للمدة (2015 -2020) م

المؤشرات	2015	2016	2017	2018	2020
عدد المشاريع المتوسطة	92	179	182	198	188
عدد العاملين في المشاريع المتوسطة	1491	2449	2521	2624	2639
مجموع قيمة الإنتاج في المشاريع الصغيرة (مليار دينار)	83	142,8	110	132	118
قيمة مستلزمات الإنتاج (مليار دينار)	47	84,1	62	68	66
قيمة الأجور والمزايا المدفوعة للمشتغلين في المشاريع المتوسطة (مليون دينار)	10	15,6	16	16,9	16,7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية، الإحصاء الصناعي للمشروعات المتوسطة للسنوات (2015 -2020).

تاريخ استلام البحث/2023/3/9 تاريخ قبول النشر/2023/3/26
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.9

ا- اعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة: من الجدولين (4) و (5) وعند دراسة وتحليل البيانات نلاحظ ارتفاع عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة على حد سواء حيث ارتفع عدد المشاريع الصغيرة من عام 2015 الى 2020 من 22480 مشروعاً صغيراً الى 26247 مشروعاً، ولا يختلف الحال بالنسبة للمشاريع المتوسطة فقد ارتفع عدد المشاريع بواقع 198 مشروعاً عام 2018 وذلك نتيجة توجه الافراد الى الاستثمار والعمل في هكذا مشاريع وتحسن الأوضاع الأمنية في البلاد والدعم الحكومي لها، الا ان في عام 2020 نلاحظ انخفاض في عدد المشاريع المتوسطة بمقدار 5,1% وذلك بفعل القيود التي فرضت جراء جائحة كورونا والتي تسببت في إيقاف العديد من المشاريع. ويتضح أن هنالك ارتفاع كبير في نسبة المشاريع الصغيرة إلى المشاريع المتوسطة، ويعزى ذلك إلى صغر حجم رأس المال كما أن سهولة الأساليب الانتاجية المستعملة في المشاريع الصغيرة تجعلها أكثر جذباً من المشاريع المتوسطة.

ب- قيمة مجموع الانتاج ومستلزمات الإنتاج: من جدولين (3) و(4) نلاحظ ان قيمة الإنتاج اخذت بالارتفاع التدريجي في المشاريع الصغيرة حيث بلغت في عام 2018 بواقع (1939) مليار ديناراً، وفي عام 2020 انخفضت بمقدار 9,7% اما قيمة مستلزمات الإنتاج انخفضت بمقدار(10,8%) عن عام 2018 وقد شكلت الأنشطة الأعلى انتاجاً وهي(صناعة المنتجات الغذائية، صناعة منتجات المعادن باستثناء الآلات والمعدات وصناعة الأثاث بنسبة (83.9%) من مجموع الإنتاج الكلي لجميع الأنشطة، وفي الصناعات المتوسطة تبين ان قيمة الإنتاج فيها اتسمت بالارتفاع وبلغت قيمة الإنتاج عام 2015 (83) مليار ديناراً ففي عام 2015بلغت قيمة انتاجها (3896267.4) مليون ديناراً اما في عام 2016 ارتفعت الى (4567101.9) مليون ديناراً وهذا الارتفاع جاء نتيجة الامتيازات الممنوحة كالقروض والمنح المقدمة للمشاريع، وفي عام 2020 بلغت قيمة الإنتاج (118) مليار ديناراً مقابل (132) مليار ديناراً لسنة 2018 أي بنسبة انخفاض مقدارها (10.6%) اما قيمة مستلزمات الإنتاج انخفضت بمقدار(2.9%).

ج- القوى العاملة: بالنظر لأهمية القوى العامل كعامل انتاجي أساسي في الاقتصاد الوطني ولغرض فهم حجم القوى العاملة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة نلاحظ من الجدولين (3) و (4) حيث بلغ عدد العاملين في المشاريع الصغيرة (67157) عاملاً في عام 2015 الى ان وصل (86663) عاملاً في عام 2020 وبالمقارنة مع عدد المشتغلين لسنة 2018 فقد ارتفع بنسبة (3.9%) على الرغم من زيادة عدد العاملين الا انه يلاحظ انخفاض في الأجور وذلك بسبب إجراءات الصحة والسلامة التي أجريت سنة 2020 التي أدت الى اغلاق المحلات التجارية والمنشآت الصناعية مما اضطر أصحاب المشاريع الى عدم دفع أجور العاملين، وانخفضت قيمة الأجور والمزايا عن سنة 2018 بنسبة انخفاض مقدارها (4.3%)، ولم يختلف المسار للمشاريع المتوسطة حيث ارتفع عدد العاملين فيها من (1491) عاملاً الى (2639) عاملاً من عام 2015 ولغاية عام 2020. وكذلك انخفضت الأجور والمزايا والتي بلغت (16,7) مليار دينار بنسبة مقدارها (1.2%) وذلك بسبب إجراءات الصحة والسلامة التي أجريت عام 2020.

تاريخ استلام البحث/2023/3/9 تاريخ قبول النشر/2023/3/26
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.9

ثانيا، أبرز مبادرات الحكومة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة: يُعد تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق من أكبر التحديات التي تواجه المؤسسات المالية من جهة والمبادرين أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى، اما من ناحية المؤسسات المالية تتواجد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بين جانبين الأول يتطلب تشديد شروط الاقتراض والضمانات أما الجانب الاخر فيتطلب تخفيض هذه الشروط من غير أن يؤدي ذلك الى زيادة الديون المتعثرة، وقد يكون ذلك بسبب صغر حجم هذه المشاريع، أما من ناحية المبادر، فالتحدي يكون بطلب دعم مالي سواء من أجل زيادة رأس المال، أو من أجل توسيع نشاط المشروع مع عدم وجود مصدر دخل ثابت لسداد هذا الدين؛ اذ ينبغي على المبادر اختيار طريقة التمويل المناسبة من ناحية التكلفة مثل وجود بنوك متخصصة في دعم المشاريع الصغيرة، وتقديم برامج دعم مخصصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث سيتم التطرق في هذا البحث الى دور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في التخفيف

1- برنامج وزارة العمل والشؤون الاجتماعية: نتيجة للتغيرات السياسية وافتقار سوق العمل الى المهارات والقدرات الفنية والارتفاع الشديد في مستويات الفقر في العراق وانخفاض مستوى التعليم وعدم قدرة القطاعين العام والخاص على استيعاب اعداد العاطلين عن العمل، قامت الحكومة بتشكيل لجنة عليا للتشغيل والتدريب المهني في عام 2006 وبرئاسة وزير العمل والشؤون الاجتماعية وعضوية عدد من وكلاء الوزارات اضافة الى ممثلين من اتحاد الصناعات والمجتمع المدني وذلك لرسم سياسة لتشغيل العاطلين عن العمل من خلال التنسيق بين مختلف الجهات لتدريب وتأهيل الايدي العاملة للاختصاصات المطلوبة لتنفيذ المشاريع. وقد تم التركيز على دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة لان دورها يساعد العوائل الفقيرة في ايجاد مصدر رزق لهم وتحسين المستوى المعيشي اصدرت وزارة التخطيط بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومع هيئة التخطيط في اقليم كردستان في وضع استراتيجية سميت (استراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في العراق لعام2013-2020 وقامت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بإطلاق برنامج القروض الميسرة في عام 2012 وتستخدم هذه الاموال في دعم واسناد اقامة مشروعات صغيرة مدرة للدخل لشرائح محددة من المجتمع العراقي في المحافظات الاكثر فقرا استنادا لتقارير الجهاز المركزي للإحصاء بوزارة التخطيط.

وبلغ اجمالي القروض الممنوحة للفئات المشمولة في جميع المحافظات (11469) من بداية البرنامج 2012 ولغاية 2017 ففي عام 2012 تم منح (834) قرضاً اما في عام 2013 فتم منح (1066) قرضاً وفي عام 2014 تم منح (6434) قرضاً اما في عام 2015 فتم منح (2250) قرضاً وفي عام 2016 تم منح (885) قرضاً. ووفقا لما ورد في المادة (3) من القانون يؤسس في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية صندوق يسمى (صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل) يتمتع بالشخصية المعنوية ويمثلهُ وزير العمل والشؤون الاجتماعية او من يخوله، وحددت المادة (11) من الصندوق بأن يكون رأس مال الصندوق (150000000000) مائة وخمسون مليار ديناراً تمول من الخزينة العامة واستنادا الى التقرير السنوي لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية لعام 2019 فقد بلغ عدد

تاريخ استلام البحث/2023/3/9 تاريخ قبول النشر/2023/3/26
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.9

القروض الممنوحة لبرنامج دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل واستراتيجية التخفيف من الفقر وقروض الخدمات الصناعية نحو(2929) قرضاً (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية:2019).

إن إجمالي مبالغ القروض الممنوحة للمدة(2017-2019) بلغ (366) مليون دولاراً وبواقع (82423) قرضاً ويلاحظ من الجدول (5) حصول النشاط الخدمي على نسبة (37.5%) من مجموع القروض الممنوحة بواقع (27536) قرضاً، بينما حصل النشاط التجاري على نسبة (25.4%) بواقع (18660) قرضاً، وحصل النشاط الزراعي على نسبة (14.7%) بواقع (10821) قرضاً، وجاء بالمرتبة الاخيرة النشاط الصناعي وبنسبة مقدارها (8.3%) فقط من أجمالي القروض وبواقع (6137) قرضاً، ويعزى هذا إلى أن أحد أهم شروط البرنامج على المقترضين المستفيدين أن يكون المشروع جديد وليس قائم مما حدا بالمقترضين الاتجاه إلى فتح مشروعات خدمية وتجارية جديدة ذات مردود سريع، وإجراءاتها أكثر سهولة مقارنة بالمشاريع الصناعية.

جدول (4) عدد قروض برنامج صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل حسب الأنشطة في المدة (2017-2019)

ت	الأنشطة	عدد القروض	الاهمية النسبية (%)
1	خدمية	27536	37.5
2	تجارية	18660	25.4
3	زراعية	10821	14.7
4	صناعية	6137	8.3
5	أنشطة اخرى	10169	13.8
	المجموع	73323	100

المصدر: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، جمهورية العراق، دائرة التشغيل والقروض، قسم التخطيط والمتابعة، شعبة الاحصاء.

ويلاحظ أن المشاريع الصغيرة الصناعية لم تحصل سوى ما نسبته (8.3%) من أجمالي القروض وهي نسبة متواضعة، أذا ما قورنت بالأنشطة التجارية والخدمية. أضافة إلى ذلك وجود شرط البرنامج وهو أن يكون المشروع جديد وليس قائم وهذا قد منع المشاريع القائمة من الحصول على القرض، فضلاً عن المبلغ المقدم لا يكاد يكفي إلى شراء المكائن والمعدات ذات التقنية العالية لكي تستطيع عبرها انتاج منتجات ذات أسعار منخفضة أو ذات تقنية عالية تنافس بها المنتجات المستوردة ذات الاسعار المنخفضة والجودة العالية (الحكومة الالكترونية العراقية:2021).

2- **مبادرة البنك المركزي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:** قدم البنك المركزي العراقي هذه المبادرة في الربع الاخير من عام 2015، بسبب ضعف التمويل المقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، ولأهميتها في المرحلة الراهنة بادر البنك المركزي العراقي الى انتهاج سياسة نقدية تمثلت بتحفيز العرض عن طريق هذه المبادرة لتكون مبادرة است نائية تقدم من البنك المركزي الع ارقي كمحاولة لإيجاد الآليات الكفيلة لمعالجة مشكلة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وكذلك من اجل تحقيق جملة من الأهداف منها:

1- معالجة حالة الركود ونقص السيولة.

2- تحفيز النمو الاقتصادي والحد من البطالة والفقر.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الحادية والعشرون / العدد 78/ شهر ايلول/ سنة 2023
تاريخ استلام البحث/2023/3/9 تاريخ قبول النشر/2023/3/26
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.9

3- تطوير الخبرات والمهارات وتطوير المشاريع الصغيرة القائمة وتوسيع إنتاجها وانشاء مشاريع جديدة.

قام البنك المركزي العراقي بأطلاق مبادرة ال (1) ترليون لمنح القروض الصغيرة والمتوسطة الى المستفيدين عبر المصارف الاهلية وبفائدة قليلة لا تكاد تشكل عبئاً على المستفيدين وبموجب مجموعة من التعليمات التي أصدرها ولايزال يجري التعديلات عليها بما يخدم الاقتصاد الوطني (البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، 2019 :86).

جدول (5) المبالغ الممنوحة من مبادرة الـ (1 ترليون) للمدة من (2015-2020) مليون دينار

ت	السنوات	المبالغ الممنوحة
1	2015	6000
2	2016	10500
3	2017	2000
4	2018	6600
5	2019	54100
6	2020	262200
	المجموع	341400

المصدر: البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، 2020.

وقد أسهمت هذه القروض في خلق نحو (6846) مشروعاً حتى نهاية عام 2020 وساعدت في خلق الكثير من فرص العمل للعاطلين، والشكل (3) يبين عدد المشاريع الممولة من المبادرة

الشكل(3) عدد المشاريع الممولة سنويا من مبادرة الـ (1ترليون)

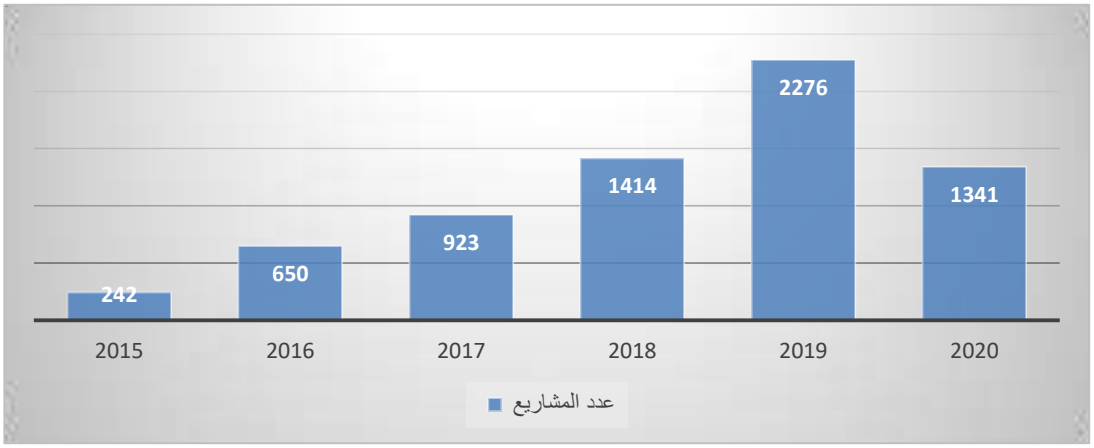

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي 2020: 149)

ويتضح أن هناك ارتفاعا في عدد المشاريع الممولة، إذ بدء (242) مشروعا في بداية المبادرة عام 2015، ثم بدأ عدد المشاريع الممولة بالزيادة حتى وصل في عام 2019 الى (2276) ليتراجع هذا العدد في عام 2020 (1341) بسبب تراجع النمو الاقتصادي والاغلاق الناتج عن تداعيات جائحة كورونا والإجراءات المتبعة للوقاية منها، التي أدت إلى التراجع الاقتصادي، من فرض حظر للتجوال وغلق الأسواق وغيرها من الإجراءات.

تاريخ استلام البحث/2023/3/9 تاريخ قبول النشر/2023/3/26
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.9

3- أسلوب البنوك التجارية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة: تعد البنوك التجارية من اهم المؤسسات التمويلية التي يمكن ان تساهم في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة سواء عن طريق سوق راس المال اذ يتخصص هذا السوق بالتمويل طويل الاجل ويعد المصدر الرئيس للأموال في هذا السوق هم المستثمرين الذين يكونون راغبين بالحصول على ارباح كبيرة مع تمتعهم بمخاطر كبيرة اي مبادلة الربح الأعلى بالمخاطر الأكبر او عن طريق سوق النقد الذي يتم تداول الأموال النقدية فيه اي بصورة نقد ويعد هذا السوق المصدر الرئيسي للتمويل قصير الأجل في السوق وتعد الايداعات المصرفية المصدر الرئيس للأموال في سوق النقد مما يعني امكانية سحب هذه الاموال من قبل المودعين متى رغبوا في ذلك وهذا يدفع المصارف بعدم المجازفة بالإقراض طويلة الاجل لهذه الاموال وعلى اية حال يمكن للبنوك أن تمول المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق:

أ- القروض ولا سيما قصيرة الأجل مع محدودية انواع القروض الأخرى.

ب- فتح حسابات جديدة للعميل وسد التزامات العميل عند انتهاء مدة القرض.

ت- تقديم التسهيلات الائتمانية للسحب على المكشوف والتي تلائم متطلبات تمويل التعاملات اليومية لهذه المشاريع وبدون ضمانات.

ث - شراء حسابات القبض بخصم او تمويل شراء الاصول.

حيث اخذ مصرف الرافدين اقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة عام 2007-2014 عبر برنامج القروض الميسرة وبالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ،اذ نفذ هذا البرنامج من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة المالية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشغيل العاطلين عن العمل واستند هذا البرنامج على خطة توفير (120) الف فرصة عمل ضمن المسجلين في دائرة العمل والتدريب المهني التابع لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ،وتم ذلك عن طريق توفير قروض ومن غير فائدة على أن لا يزيد القرض عن (10)مليون ديناراً عراقي وان يشمل المستفيدين الذين تنطبق عليهم الضوابط التي تحددها دائرة العمل والشؤون الاجتماعية.

جدول (6) توزيع القروض الميسرة وفق المستوى التعليمي والجنس لغاية 2021/03/31

ت	التحصيل الدراسي	الذكور	الاناث	المجموع
1	امي	15231	847	16078
2	يقرا ويكتب	13835	789	14624
3	ابتدائية	27069	1441	28510
4	متوسطة	9589	638	10227
5	اعدادية	3279	347	3626
6	اعدادية مهنية	3286	233	3519
7	دبلوم	13735	1748	15483
8	بكالوريوس	11164	2206	13370
9	دبلوم عالي	49	8	57
10	ماجستير	126	23	149
11	دكتوراه	3	1	4
12	المجموع	97366	8281	105647

المصدر: مصرف الرافدين، قسم الائتمان، شعبة الإقراض عام 2021.

تاريخ استلام البحث/2023/3/9 تاريخ قبول النشر/2023/3/26
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.9

ويلاحظ من الجدول (5) أن عدد المستفيدين من برنامج القروض الميسرة قد بلغ (105647) مستفيداً، إذ بلغ عدد الذكور (97366) وبنسبة تبلغ (92 %) من المقترضين، وبلغ عدد الإناث (8281) أي بنسبة (8) % ويتضح ان عدد الذكور اعلى بكثير من عدد الاناث.

4- برنامج الشركة العراقية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة: الشركة العراقية للتمويل هي شركة خاضعة لرقابة واشراف البنك المركزي العراقي وفقاً للترخيص الصادر لها من البنك المركزي تحت رقم (3359/3/9) لسنة 2011، وتخدم الشركة تمويل المشروعات المتوسطة للقطاعات التجارية والزراعية والصناعية والخدمية والصحية، ويكمن الهدف الرئيس للشركة هو تحقيق التنمية المستدامة وتنويع النشاط الاقتصادي من خلال الحد من مستوى الفقر والبطالة عن طريق الدعم المادي وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق سياسة الإقراض المباشر والتي تعود بفائدة فعلية للفرد والمجتمع وبذلك نكون قد ساهمنا بتوفير سبل الاستقرار المعاشي لشريحة كبيرة من المجتمع، لقد خصصت الشركة من مدة عملها ثلاث منح بلغت مجموعها (16) مليون دولاراً، مقدمة من الوكالة الاميركية للتنمية الدولية بلغت المنحة الاولى (6) مليون دولاراً في سنة 2009م وخصصت هذه المنحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة القائمة والتي تحتاج إلى توسيع أو تطوير في نشاطها، وبلغت المنحة الثانية (1) مليون دولاراً في سنة 2010م، وخصصت هذه المنحة للمشاريع الزراعية (منتجات وخدمات زراعية) في محافظة الانبار وقد أعيد هيكلتها لتشمل فيما بعد محافظات أخرى، في حين بلغت المنحة الثالثة (9) مليون دولاراً وخصصت هذه المنحة إلى أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من المهجرين والفئات المحرومة. تعمل الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة حاليا على إدارة أربعة برامج مختلفة وذلك من خلال شبكة المصارف المساهمة (جمعة، 2018: 98) على النحو الآتي:-

1- برنامج التجارة للتنمية الاقتصادية في المحافظات 2009 بمبلغ (6) مليون دولاراً لمنحها كقروض في عموم العراق اذ تتخصص في ستة قطاعات اقتصادية أساسية هي (التجارة، الصناعة، الزراعة، الصحة، السياحة، والخدمات) على ان يكون سعر الفائدة الذي يستوفيه المصرف على هذا النوع من القروض بنسبة 10% كحد أعلى ويمكن للمصرف أن يضمن تلك القروض بوساطة الشركة العراقية للكفالات المصرفية التي تضمن 75%من القرض بعمولة 2%، وكان اجمالي عدد القروض التي منحت (2427) قرض بقيمة (49241399) مليون دولاراً امريكياً.

2- برنامج الإنماء لتمويل التنمية الزراعية 2010 بمبلغ واحد مليون دولاراً اذ بدأت الشركة بإدارة هذه المنحة ووزعت على مصارف خاصة بالقروض الزراعية وكان اجمالي عدد القروض (208) قرض بقيمة (4545288) مليون دولاراً.

3) برنامج صندوق تمكين لتمويل المشاريع الصغيرة اذ تقوم الشركة بإدارة البرنامج في عدد من محافظات العراق واستلام المبلغ المخصص ومنح قروضاً مصرفية وبسعر فائدة صفر% وتم منح (200) قرض الذي ساعد في تشغيل ايدي عاملة جديدة (التقرير السنوي للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، 8:2019).

تاريخ استلام البحث/2023/3/9 تاريخ قبول النشر/2023/3/26
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.9

ثالثا: مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحد من الفقر: يعد الفقر التحدي الأهم الذي واجه الإنسانية منذ ظهورها، ويشكل القيد الأكبر امام انغلاق الانسان في التعبير عن ذاته الخلاقة، لذا فالفقر هو تغييب قسري لهذا الانسان عن كل دوائر الفعل الحضاري، ويعاني العراق من الفقر الشديد لاسيما بعد عام 2003، وهناك العديد من الاسباب التي ساهمت في حدة مشكلة الفقر منها انعدام الامن والاستقرار وتنامي الصراعات الداخلية وارتفاع معدلات البطالة والركود الاقتصادي وغياب فرص العمل مما أدى الى اتساع ظاهرة الفقر وارتفاع مستوياته وكما موضح في الجدول (7)

جدول (7) مؤشرات الفقر في العراق للمدة (2012-2020)

السنة	خط الفقر دينار	معدل الفقر%	عدد الفقراء نسمة
2012	105500	18.9	6.465
2014	105500	22.5	8.101
2018	110880	20.5	7.370
2020	111000	31.7	12.680

المصدر: وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الثاني للمتحقق من اهداف التنمية المستدامة 2021، 39.

ومن هنا جاء دور النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في الحد من الفقر عبر العديد من البرامج والسياسات ومنها توفير التمويل اللازم لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لأن دورها يساعد العوائل الفقيرة في ايجاد مصدر رزق لهم ودخل يساعدهم على تحسين المستوى المعيشي. ومن أجل المساعدة في تخفيف حدة الفقر ومساعدة العوائل الفقيرة عن طريق اصدار قروض ميسرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

من خلال الجداولين (2) (3) التي توضح واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق يلاحظ ارتفاع اعداد العاملين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويشير الى عدد العاملين في قطاع معين الى مستوى استخدام اليد العاملة في ذلك القطاع، أي كلما زاد استخدام اليد العاملة قلت مستويات البطالة وازداد دخل الفرد وتحسنت مستوى معيشته وقلت معدلات الفقر في البلاد وتحققت بعض الأهداف الاقتصادية، وقد اختلفت اعداد العاملين من سنة الى سنة وذلك تبعا للأوضاع الاقتصادية والاستراتيجيات المتعلقة بالقروض الداعمة لهذه المشاريع وظهور العديد من المؤسسات والمصارف الداعمة لهذه المشاريع خصوصا تقديم القروض.

وتعتبر هذه المشاريع هي المحرك الرئيس لعجلة النمو الاقتصادي لأنها تقوم بتنظيم سير النمو الاقتصادي والكفاءة الاقتصادية جنبا إلى جنب والعمل على تحقيق المساواة والمشاركة، وكذلك تقوم المشروعات بتهيئة فرص تكوين قاعدة لتكوين الموارد البشرية التي تتمتع بخبرات ممتازة ومهارات عالية المستوى، كذلك فان المشروعات الصغيرة تعد وسيله لاستثمار الموارد الاولية المحلية وكذلك تنمية وحماية الصناعات التقليدية ومصدر لتزويد الصناعات الكبيرة بالكثير من احتياجاتها وللمشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً كبيراً ومهم في اطار خدمه الفرد والمجتمع على المستوى المحلي والعالمي فضلا عن مساهمتها في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الدول النامية بالأخص العراق، إذ أصبحت محل اهتمام معظم الدول وذلك بسبب ما

تاريخ استلام البحث/2023/3/9 تاريخ قبول النشر/2023/3/26
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.9

تمتلكه تلك المشاريع من ارتباط بالكثير من القضايا المتمثلة في تحقيق عمليه التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأيضا تحقيق التكامل بينها وبين المشاريع الكبيرة وتنويع هيكل الانتاج، وهي اداة فعاله لمكافحه الفقر والبطالة من خلال الدور لتي تعمل فيه للوصول للمستثمرين الصغار من القوه العاملة، ولقد اكدت الدراسات في دول العالم ومنها العراق على اهمية هذه المشاريع وما تمتلك من قدرة على التكيف في المناطق الناشئة التي يمكنها التقليل من البطالة والفقر والهجرة من الريف إلى المدن عن طريق تثبيت السكان في مناطقهم الاصلية(شاكر،2018: 114).

الاستنتاجات و التوصيات

الاستنتاجات. مما تقدم توصل البحث الى الاستنتاجات الاتية:

1- تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في التنمية الاقتصادية في معظم الدول المتقدمة نظرا لكونها مصدر لتشغيل البطالة وتوليد الدخول والحد من الفقر، وكذلك تعزز من معدلات النمو الاقتصادي من خلال المساهمة في خلق الناتج المحلي.

2- المشاريع الصغيرة والمتوسطة لها دور في الحد من الفقر وذلك من خلال تأثيرها في البطالة، حيث أن الفقير يجد في هذه المشاريع سبيلاً ليحقق فرصة عمل من الصعب الحصول عليها من الوظائف الحكومية.

3- إن دعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال منح القروض يسهم في نمو وتحسين هذه المشاريع في إطار تعدد وسائل التمويل.

4- تعتبر خصائص المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي الأكثر تلائماً مع البيئة العراقية وذلك كونها ستطلق عبء التنمية وتنقله الى المجتمع، ليقوم بدوره في التعامل مع مشكلة البطالة والفقر، وفي توفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات، وبحكم وجود العديد من العوامل التي تحد من الانفاق الحكومي نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة منها عدم الاستقرار السياسي والفساد وتوجيه النفاق نحو وجهات امنية وعسكرية وليس استثمارية وتنموية، كل هذه العوامل تجعل من الأنسب عدم تعليق اطلاق التنمية على المبادرات الحكومية وانما جعل القطاع الخاص والمجتمع هو من يقوم بها.

5- ما زال العراق يسعى الى تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة بوصفها بديلاً استراتيجيا واقتصاديا في التعامل مع مشكلات البطالة والفقر، وان ما أنفق على هذه المشاريع كان أنفاق أقرب الى الانفاق العبثي كون نتائج الدعم الذي شرعت به المؤسسات التمويلية لا تتطابق مع النتائج التي وضعت له.

التوصيات

1- ان العراق بحاجة إلى تشريع قوانين التي تنظم عملية وجود ودعم المشاريع الخاصة الصغيرة والمتوسطة، حتى تكون قادرة على القيام بواجباتها في استيعاب جزء من البطالة، ودعم الإنتاج الوطني وبمعنى آخر، ان هناك حاجة الى دعم وجود تلك المشاريع بغطاء قانوني يضمن حقوق الافراد العاملين وضمان استمراريتها.

تاريخ استلام البحث/2023/3/9 تاريخ قبول النشر/2023/3/26
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.9

2- التشجيع على وجود مؤسسات تدريبية واعداد الورش التي تقوم بتدريب الافراد العاملين في المشاريع وتعلمهم كيفية انشاء مشروع خاص، او تحاول استثمار أفكارهم ومهاراتهم الخاصة.
3- ويتوجب على هيئة الاستثمار ان يكون لها دور بدعم قطاع المشاريع، من خلال القيام بتوفير الدعم اللازم لتمويل هذه المشاريع من قبل المستثمرين.
4- الاهتمام بعمل لقاءات مفتوحة مع أصحاب المشروعات الصغيرة الذين استطاعوا التغلب على مشكلات وعقبات العمل بالمشروعات الصغيرة واستطاعوا أيضا تحقيق إنجازات ذات مستوى عال في مجال عملهم واتاحة الفرصة لإجراء مناقشة معهم.
5- أن للحكومات دوراً مهماً في رسم سياسات التمويل الموجه للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في بناء الأطر التنظيمية والهياكل القانونية لهذه المؤسسات، من واقع قناعتها بأن التمويل متناهي الصغر هو أحد الوسائل الفاعلة للحد من الفقر.

المصادر

1- العطية، ماجد ،2012 إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الرابعة، عمان، دار المسيرة.
2) محروق، ماهر حسن، إيهاب مقابلة ،2006، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أهميتها ومعوقاتها، عمان، مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
3) أبو ناعم، عبد الحميد مصطفى، 2002 إدارة المشاريع الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع.
4) المهدي. د عالية عبد المنعم، جمع الصناعات الصغيرة بمدينة العاشر من رمضان، مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد 13، 1988ص.57
5) العبد الله، شادي يوسف، 2017، دور المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر والبطالة للمستفيدين من قروض صندوق التنمية والتشغيل في محافظة إربد، Global Journal of Economic and Business، volume 3، number 3، 322-339.
6) ايمان، غزولي (2018) العوامل المؤثرة عمى تطبيق التجارة إلكترونية ي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية دراسة ميدانية عمى بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسطيف،
غزولي إيمان، العوامل المؤثرة عمى تطبيق التجارة إلكترونية ي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، دراسة ميدانية عمى بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسطيف، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس بسطيف.
7) تقرير التنمية العربية،2019 المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية، دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة، المعهد العربي للتخطيط، الاصدار 4، الكويت.
8) الاعرجي، عدنان سالم، تاج الدين، ميادة صلاح الدين 2020، تقييم مبادرات البنك المركزي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 9، 179: 203.

تاريخ استلام البحث/2023/3/9 تاريخ قبول النشر/2023/3/26
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.9

9) عبد اللطيف، آسار (2014) المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالإشارة الى حالة العراق (دراسة-مقارنة)، مجلة الدراسات الاقتصادية، دار الحكمة، العدد 31.
10) الشريف، عاطف ياسين، 2016 المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مصر، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.
11) الحجيمي، سهيلة عبد الزهرة (2019)، خيارات استراتيجية للحد من الفقر المتعدد الابعاد في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 58، 195 :214.
12) وداد، عباس(2018) دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر دراسة حالة: الجزائر، الاردن واليمن، أطروحة دكتوراه منشورة مقدمة الى أطروحة مقدمة الى جامعة فرحات عباس/ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير للحصول على درجة دكتوراه في علوم في العلوم الاقتصادية.
13) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقارير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، سنوات متعددة.
14) عيدان، فريال مشرف (2016) دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة بين الشباب العراقي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 16، 286: 311.
15) جمعة، علي، عبد الرحمن عبيد، وسام مجيد، (2018) دور الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، جامعة الانبار، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 26 العدد 1، 79 :.103
16) الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة(2019)، التقرير السنوي للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بغداد.
17) شاكر، تمارا رعد، (2018) الدور التنموي للاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق للمدة 2004 – 2015، رسالة ماجستير منشورة مقدمة الى كلية اقتصاديات الاعمال/ جامعة النهرين للحصول على درجة ماجستير علوم في إدارة الصيرفة والتمويل.
18) وزارة التخطيط (2021) التقرير الطوعي الثاني المتحقق من اهداف التنمية المستدامة، العراق.
19) تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي .2020
20) عباس، جيهان عبد السلام (2020) دور المشروعات في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر، مقدمة للمشاركة في المؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة، كلية الدراسات الافريقية العليا، جامعة القاهرة.
21) البرادعي، منى (2016) المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الوسط المفقود) والحصول على التمويل، مؤتمر خاص بالبنك المركزي المصري (المعهد المصرفي).
22) عبد الوهاب، احمد، ايمن، هدود(2017) دليل النواب لتحسين مناخ المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المركز المصري لدراسات السياسية العامة.

تاريخ استلام البحث/2023/3/9 تاريخ قبول النشر/2023/3/26
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.78.9

23) عبد الرحمن، ياسر محمود احمد، هاشم، محمد رجب(2021) مبادرات الشمول المالي ودورها في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة جمهورية مصر العربية) مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد17، العدد 3، 191-210.
24) محمد، علا السيد (2018) التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة: دراسة مقارنة بين تمويل التقليدي والتمويل الإسلامي التجربة المصرية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 9، العدد 4 ،7-41.
25) وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الثاني للمتحقق من اهداف التنمية المستدامة 2021.